

سياسة لبنان الخارجية تجاه المنطقة العربية في عهد حكومة كميل شمعون ١٩٥٢ - ١٩٥٨م.

أ.م.د. علي عظم محمد
جامعة الكوفة - كلية الآداب
Ali Al-Kurdi@uokufa.edu.iq

عقيل زاهر سلمان
جامعة الكوفة - كلية الآداب
aqcelz.alali@uokufa.edu.iq

تاريخ النشر: ٢٠٢٥/٦/١

تاريخ القبول: ٢٠٢٥/١١/٣٠

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤/٩/٢٩

المخلص:

لقد مرت سياسة لبنان الخارجية تجاه المنطقة العربية خلال مدة البحث (١٩٥٢ - ١٩٥٨م) بمنعطفات ومراحل من التأزم والانفراج تبعاً للمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، إذ شكلت قضايا الصراع الطائفي في لبنان عوامل تتحكم بسلوك السياسة الخارجية اللبنانية تجاه العالم العربي، بسبب ما تختزنه القيادات اللبنانية التي كانت تحكم البلاد وسياساتها الخارجية من اعتقاد واحساس بأن علاقة من هذا النوع ستكون أو قد تتطور نتائجها في غير صالح لبنان.

ففي الوقت الذي كانت فيه سياسة لبنان الخارجية في المنطقة العربية تسير بشكل حسن في المراحل الأولى من عهد الدولة اللبنانية المستقلة ما لم تكن معطيات تلك المرحلة تمس استقلال لبنان بعيداً عن طروحات انشاء الاتحادات والمشاريع الودوية العربية التي كانت محل رفض واستنكار من القادة اللبنانيين، باستثناء مشاريع الجامعة العربية التي عززت من دور لبنان العربي ومهدت السبيل لأن تأخذ لبنان مكانها المميز بين الدول العربية، فكان دور لبنان في التمهيد لتأسيس جامعة الدول العربية حضوراً محورياً واضحاً وكانت في طليعة الدول العربية التي أسهمت في وضع الميثاق العام للمنظمة، لذلك أكد ساسة لبنان على أن سياسة لبنان الخارجية تقوم على أساس التكامل العربي دون الانخراط في المشاريع الودوية التي تقدمها بعض الدول العربية أو بعض الأحزاب العربية.

ومن هنا كان من الطبيعي ان تعلن الحكومة اللبنانية تأييدها واعترافها بأي تغيير سياسي يحصل في شكل تنظيم وتوحيد عمل الدول العربية، ووقوفها بالضد من جميع المشاريع والاتفاقيات التي تحضر خارج نطاق تلك المنظمة.

إلا ان هذا الدور الإيجابي لم يقف حائلاً دون ابداء لبنان معارضتها الشديدة لاي مشروع وحدوي عربي تدخله هذه الحكومة، أو أي حركة عسكرية أو انقلاب من شأنه ان يزعزع استقرار المنطقة العربية.

الكلمات المفتاحية: (لبنان، الدول العربية، سياسة، علاقات خارجية، اتفاقيات، معاهدات، أحزاب)

Lebanon's foreign policy towards the Arab region during the era of Camille Chamoun's government 1952- 1958 AD.

Assist. Prof. Dr. Ali Azem Mohammed
University of Kufa - College of Arts

Aqeel Zaher Salman
University of Kufa - College of Arts

Received Date: 29/9/2024,

Accepted Date: 30/1/2025,

Published Date: 1/6/2025

DOI: <https://doi.org/10.36317/kja/2025/v1.i64.18311>

Kufa Journal of Arts by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة آداب الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤.٠ الدولي.



Abstract:

Lebanon's foreign policy toward the Arab region during the period of research (1952-1958) passed through phases and stages of crisis and détente according to the internal, regional, and international changes. The issues of the sectarian conflict in Lebanon formed actors that control the behavior of Lebanon's foreign policy toward the Arab world. Lebanon, which has been governing the country and its foreign policy, has belief and a sense that the relationship of this kind will be or may develop results not in favor of Lebanon.

At a time when Lebanon's foreign policy towards the Arab region was proceeding well and progressively in the early stages of the independent Lebanese state, unless the details of that stage affected Lebanon's independence away from the proposals of the Arab federations and federations that were rejected and denounced by the Lebanese leaders, with the exception of the Arab League projects attributed the role of Lebanon and the Arab and paved the way because Lebanon takes its place among the privileged Arab states, was Lebanon's role in the settlement of projects over the Arab-Israeli conflict - a pivotal role clear and was at the forefront of Arab countries that have contributed to The solutions to the tireless problem.

Hence, it was natural that the Lebanese government to declare their support and recognition of any political change gets in the form of organization and unify the work of the Arab countries, and stand deduced from all projects and agreements that bring outside the scope of that organization.

But this positive role did not stand in the way without giving Lebanon's strong opposition to any Arab draft unitary intervention this government, or any military movement or a coup would destabilize the Arab region.

Keywords: (Lebanon, Arab countries, politics, foreign relations, agreements, treaties, parties)

المقدمة

تعد لبنان ذات أهمية كبيرة لدول الجوار الجغرافي في منطقة الشرق الأوسط، ترتبط به بعلاقات تاريخية ومصالح اجتماعية واقتصادية وسياسية اقتصادية، لما يتميز به الموقع الجيوستراتيجي للبنان، إذ انها إحدى الدول العربية الواقعة في غرب القارة الآسيوية تحدها سوريا من الشمال والشرق، وفلسطين المحتلة - إسرائيل من الجنوب، وتطل من جهة الغرب على البحر الأبيض المتوسط. وقد شكل هذا الموقع أهمية كبيرة في ان تؤدي تلك البلاد دوراً محورياً في صنع الاحداث والتطورات التي مرت بها المنطقة العربية، علاوة على ذلك فإن لبنان بلد غني بتعدد ثقافته وتنوع حضارته وطوائفه، فمعظم سكانه من العرب المسلمين والمسيحيين وبخلاف بقية الدول العربية هناك وجود فعال للمسيحيين في الحياة العامة والسياسية. ولا شك ان هذا التنوع كان وما يزال يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على سياسة لبنان الخارجية تجاه المنطقة العربية.

شكلت مدة حكم الرئيس كميل شمعون (١٩٥٢ - ١٩٥٨ م) مرحلة مهمة في تاريخ لبنان المعاصر، إذ برزت الصراعات الداخلية بين المؤيدين لسياسة شمعون الخارجية والمعارضين لها، كما حملت هذه المدة احداثاً عربية غاية في الاهمية منها قضايا حركات التحرر في بلدان

المغرب العربي ومواقف لبنان منها , وقضايا الصراع العربي - الاسرائيلي وتأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر , وكان للبنان دور فاعل في صياغة العديد من مشاريع التسوية العربية ازاء المشاريع الغربية والامريكية .

قسم البحث الى مقدمة وثلاثة مباحث , جاء المبحث الاول ليسلط الضوء على المنطلقات الاساسية التي انتهجتها لبنان مطلع حكم كميل شمعون , فيما جاء المبحث الثاني ليسلط الضوء على موقف لبنان من مشاريع الغرب ازاء المنطقة العربية , وجاء المبحث الثالث ليعطي صورة واضحة عن سياسة لبنان تجاه الصراع العربي الاسرائيلي وقضايا التحرر في المغرب العربي

اعتمد البحث على مجموعة كبيرة من الوثائق العربية غير المنشورة والمنشورة في مقدماتها وثائق دار الكتب والوثائق العراقية ومحاضر مجلس النواب اللبناني , وعلى مجموعة قيمة من المصادر والمراجع بعضها كان وثائقياً وبعضها كان مذكرات شخصية كتبها سياسيون لبنانيون عاصروا مدة البحث وكتبوا تجربتهم في الحكم .

المبحث الاول : المنطلقات الاساسية لسياسة لبنان تجاه المنطقة العربية مطلع عهد كميل شمعون عام ١٩٥٢ م .

تولى الرئيس كميل شمعون رئاسة الجمهورية اللبنانية يوم الثالث والعشرين من ايلول عام ١٩٥٢ م , وقد حاول الرئيس الجديد ان تكون سياسة لبنان الخارجية تتوافق وتوجه سياسة الانظمة العربية التي كانت قائمة , والمحافظة على استقلال لبنان , اذ اهتم كميل شمعون بعلاقات لبنان مع الدول العربية حسب الثقل التي كانت تتمتع به كل دولة والظروف المحيطة بها ومدى ارتباط لبنان اقتصادياً وسياسياً بها وفق مبادئ الجامعة العربية التي تنص على استقلال كل دولة (الجنابي , ٢٠١١ , ص ١٩) .

اعلن رئيس الوزراء الجديد خالد شهاب في بيان وزارته يوم الثلاثين من ايلول عام ١٩٥٢ م , " ان الحكومة عازمة على المضي قدماً في التعاون مع جميع البلدان العربية الى اقصى حد في نطاق ميثاق جامعة الدول العربية " , و اشار شهاب الى ان تطبيق معاهدة الدفاع المشترك (دكروب , ١٩٨١ , ص ١٢٣) . اصبحت ضرورة ملحة لا بد من تبنيها وفي الثالث والعشرين من تشرين الاول عام ١٩٥٢ م , طرح النواب اللبنانيون مشروع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية للمناقشة التي اتسمت باختلاف وجهات النظر , فقد اعترض بعض النواب على انضمام لبنان الى المعاهدة واعتبروه مناقضاً لميثاق القاهرة عام ١٩٤٥ م , وانه يفرض على لبنان التزامات كبيرة لا يقدر عليها , سيما الالتزامات الاقتصادية فصرح النائب فؤاد الخوري انه منذ الاعلان عن بنود المعاهدة وملحقاتها الاقتصادية حدث العكس وأعلنت القطيعة بين سوريا ولبنان وامتنع انتقال الأشخاص وتصدير واستيراد البضائع بين البلدين و اضاف " ثم صدر القرار رقم ١٥١ المتعلق بالشركات الأجنبية ولا يخفى ما أصاب

لبنان من أضرار فادحة بسبب هذا القرار، قد وعد المسؤولون في سوريا باستثناء اللبنانيين من هذا القرار ولكن هذا الوعد لم ينفذ حتى الآن" (ملحة، ١٩٦٥، ص ١٢٥-١٢٧)، فيما صرح النائب عبد الله اليافي بأن ملحق التعاون العسكري المتضمن لنص المعاهدة سوف يكلف لبنان طاقات عسكرية وسيدخلها في حروب هي في غنى عنها وتساءل النائب "ماذا لو تعرض استقلال لبنان الى خطر؟ ... والدول العربية مشغولة بمشاكلها الداخلية والخارجية" الا انه في نهاية المطاف تم التصديق على الاتفاقية بالأغلبية المطلقة، وقد علقت رئاسة المجلس النيابي التصديق على المعاهدة بـ "بما ان الروابط القائمة بين الدول العربية تستوجب تعاونها الوثيق في الدفاع عن كيانها ودفع كل خطر يهددها كما تتطلب تعزيزاً لعلاقاتها الاقتصادية فقد وقعت الحكومة اللبنانية على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول الجامعة العربية وملحقها العسكري ... وبما أن لبنان يعتبر التعاون العربي ركناً من أركان سياسته الخارجية وكانت هذه المعاهدة وملحقاتها وبروتوكولها تدخل جميعاً في نطاق هذه السياسة فإن الحكومة تقترح أن يصادق مجلس النواب عليها" (محاضر مجلس النواب، ١٩٥٢، ص ٦-٧) وهكذا بدأت المناقشات السياسية تأخذ مجراها وتأثيرها على حكومة كميل شمعون الذي شرع بالتركيز على ترسيخ سلطته على الصعيد الداخلي فأتخذ جملة من القرارات التي خالف بها ما تم الاتفاق عليه مع المعارضة النيابية قبل توليه سدة الحكم ومنها قراره الصادر يوم الرابع من تشرين الثاني عام ١٩٥٢م والقاضي بتقليص عديد النواب من ٧٧ نائب الى ٤٤، علاوة على تشريع قانون يتماشى مع وضع لبنان المتعدد الطوائف (جنبلاط، ١٩٧٨، ص ٧٩-٨٠).

على الصعيد الخارجي لم يهمل لبنان خلال هذه الحقبة من تاريخه علاقاته مع الدول العربية على الرغم من التناقض الحاصل في معالجة موضوع قضايا عربية مشتركة، وفي سبيل اعطاء صورة ايجابية عن العهد الجديد طالب نواب المجلس الحكومة الجديدة يوم التاسع من تشرين الثاني عام ١٩٥٢م، وعلى رأسهم النائب رشيد كرامي بتصفية الحسابات التي شابته العلاقات العربية - اللبنانية سيما مع الجارة سوريا، وعدم الاكتفاء بالتصريحات الدبلوماسية بل يجب تطبيقها على ارض الواقع خاصة مسألة الوحدة الاقتصادية اللبنانية - السورية (رزق، ١٩٨٧، ص ٣٩) لقد افتتح كميل شمعون عهده بالتصديق على اتفاق اقتصادي بين لبنان والاردن يوم الحادي عشر من تشرين الثاني عام ١٩٥٢م، وقد نص مشروع الاتفاق على "الاتفاق المتعلق بتنظيم التبادل الاقتصادي والترانزيت والنقل الموقع بين لبنان والمملكة الأردنية الهاشمية المتعلق بدخول المواطنين اللبنانيين وروس الأموال اللبنانية إلى المملكة الأردنية الهاشمية واستيراد المملكة الأردنية الهاشمية للبضائع الأجنبية من لبنان و تصدير القمح والشعير والذرة والسهمس من الأردن إلى لبنان وإجازة استيراد الإسمنت اللبناني في المملكة الأردنية الهاشمية، و إزالة الصعوبات التي يشكو منها المستوردون الأردنيون عن طريق مرفأ بيروت" واشتمل الاتفاق على ثلاثة وعشرون مادة توزعت بين تسهيل المعاملات التجارية والانشطة الاقتصادية على مختلف الاصعدة الزراعية والصناعية والمالية (محاضر مجلس النواب، ١٩٥٢، ص ٨-٩).

كما اولت لبنان جمهورية مصر اهمية كبيرة في ظل الظروف السياسية المعقدة التي كانت تعيشها بعد احداث ثورة تموز عام ١٩٥٢ م, لما كانت تتمتع به من ثقل سياسي وبسبب دورها المحوري في قيادة العالم العربي, ويذكر نديم قدسية القائم بالأعمال اللبنانية في مصر انه وبعد وصول شمعون الى رئاسة الجمهورية كان اول عمل قام به هو تكليفه بمهمة تسيير اعمال السفارة اللبنانية في القاهرة, وحثه على الاجتماع بالقيادات المصرية, وبالفعل ومنذ يوم الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٥٢ م, تمت دعوة رئيس الوزراء المصري محمد نجيب الى مقر السفارة اللبنانية بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية لاستقلال لبنان, وفي اليوم التالي اجتمع قدسية مع جمال عبد الناصر وبحث الطرفان في القضايا المشتركة وتداعيات القضية الفلسطينية كما وعد عبد الناصر الجانب اللبناني بمزيد من الدعم والاسناد في سبيل بناء علاقات لبنانية - عربية على كافة الصعد (دمشقية, ١٩٥٢, ص ٩) ففي الثالث من اذار عام ١٩٥٣ م, اصدر مجلس الوزراء اللبناني قراراً برفع المفوضية اللبنانية في القاهرة الى درجة سفارة دليل على اتساع الانشطة والتعاون بين مصر ولبنان, وعلى الصعيد الاقتصادي وقع اتفاق اقتصادي سوري - لبناني في الخامس من اذار عام ١٩٥٣ م, جاء من ثلاثة عشرة مادة ومقدمة تضمنت المقدمة الاسباب الموجبة لعقد الاتفاق وهي "رغبة من الحكومتين اللبنانية والسورية في تنظيم العلاقات الاقتصادية بين بلديهما وتوطيدهما على اساس تلائم الصلات الطبيعية بينهما وفي اقرار مبدأ تبادل الحاصلات والمنتجات المحلية وتسهيل مرور البضائع الاجنبية والوطنية" وقد عززت تلك الاتفاقيات في انعاش الواقع الاقتصادي في لبنان واعطت صورة مؤداها ان لبنان في عهد النظام الجديد افضل بكثير من النظام الذي سبقه سيما فيما يتعلق بالعلاقات مع سوريا التي شهدت قطيعة عهد بشارة الخوري. (محاضر مجلس النواب, ١٩٥٣, و ٥٦٦-٥٦٧).

وفي اطار التعاون وتوثيق العلاقات اللبنانية - العربية اصدرت الحكومة اللبنانية قانون يوم الحادي والعشرين من اذار عام ١٩٥٣ م, يسمح بإلغاء السمات القنصلية بين لبنان والعراق والكويت, جاء في مقدمة القانون "كان لبنان ولا يزال يعمل جاهداً في حقل التعاون العربي لتوثيق عري الاخوة والمودة بين الاقطار العربية الشقيقة. وكانت سياسة لبنان ولا تزال ترمي الى توفير الحرية التامة لتتنقل الاشخاص من بلد عربي الى بلد عربي آخر ويسر الحكومة ان ترحب بالنتيجة التي اقترنت بها المفاوضات مع البلدين العربيين الشقيقين العراق والكويت بإلغاء السمات القنصلية المفروضة على رعاياهما القادمين الى لبنان واللبنانيين المسافرين اليهما وكانت تلك الخطوات بمثابة نقطة انطلاق جديدة في سياسة لبنان الخارجية تجاه الدول العربية, على الرغم من فقدان ضخم للإيرادات المالية التي كانت لبنان تجبها من رعايا الدول المعنية سيما وان لبنان بلد سياحي, مما دفع بعض النواب على الاعتراض على هذا القانون وفي مقدمتهم النائب سامي الصلح الذي طالب الحكومة بإحصاء الإيرادات المالية التي سوف تتخلى عنها لبنان في حال طبق القانون في الوقت الذي كانت فيه لبنان بأمس الحاجة له الأموال (الجريدة الرسمية, ١٩٥٣, ص ٨)

المبحث الثاني : موقف لبنان من سياسة الاحلاف الغربية واثرها على المنطقة العربية

كانت الوجيهات العربية واضحة في سياسة لبنان الخارجية , اذ لم يتخذ أي موقف من سياسة الولايات المتحدة الامريكية الخاصة بالمنطقة العربية بعد سيطرة الافكار القومية عليها كبروز الافكار الناصرية (عمري , ١٩٥٣ , ص ٢٩) في المقابل بدأت الادارة الامريكية في سبيل تطويق الافكار المناهضة لسياستها في منطقة الشرق الاوسط ومنها الافكار الشيوعية بجولة مكوكية عبر وزير خارجيتها فوستر دالاس (oster.Dallas) (Richard H. , ١٩٦١) عام ١٩٥٣م , الذي زار كل من لبنان ومصر والسعودية وسوريا وباكستان وتركيا , وكانت مهمته تتمحور حول اقامة مشروع حلف جديد تكون هذه الدول شريكاً استراتيجياً فيه (أبو السعود , ١٩٥٧)

واجهت الاوساط الرسمية والشعبية والحزبية في لبنان جولات دالاس بالريية والشك وبدأت التجمعات الحزبية لبحث المشروع الامريكي الجديد والنظر اليه على انه مرتكز جديد تحاول الاوساط الغربية من خلاله توجه الدعم والاسناد لإسرائيل ضد العالم العربي , من جهتها الحكومة اللبنانية بدأت تحركاتها على الصعيد الخارجي في سبيل جس نبض الشارع العربي ازاء السياسة الامريكية الجديدة . ففي الرابع عشر من نيسان عام ١٩٥٣م , زار كميل شمعون المملكة السعودية وكان الغرض الظاهري من الزيارة هو للبحث في القضية الفلسطينية و ايجاد سبل لحل مشاكل العرب وصراعهم مع بعضهم البعض وتدارس الطرفين المشروع الامريكي الجديد في منطقة الشرق الاوسط ومن جملة ما ذكره شمعون امام الملك السعودي "ان مصلحة العرب تقضي بأن يزول كل الخلاف بين ملوكهم وروسانهم لكي تنصرف الجهود كلياً في سبيل خير العرب العام" (جهشيان , ص ٢٤ - ٢٣٩) وقد لمس الرئيس اللبناني تجاوب كبير من لدن الملك السعودي تجاه ابرز القضايا التي جاء لأجلها كميل شمعون كما قام شمعون بزيارة رسمية الى روما وهناك اجتمع بسفراء الدول العربية الذي اقاموا مأدبة عشاء على شرفه وناقش معهم المستجدات على الساحة السياسية للعالم العربي (أبو خاطر , ١٩٧٤ , ص ٧١)

وعلى صعيد التحرك السياسي الداخلي اجتمعت الهيئات الشعبية للأحزاب اللبنانية في الخامس عشر من ايار عام ١٩٥٣م , وتداول المجتمعون تأثير سياسة الولايات المتحدة على لبنان وعلاقتها مع محيطها العربي واعربت عن استنكارها للمشروع الامريكي الجديد ومما جاء في بيانها الختامي انها تستنكر وبشدة زيارة فوستر دالاس وتعد المشروع الامريكي الجديد يعرض العالم العربي لشتى الاخطار ويربطه بعجلة الدول ذات المطامع الخاصة (رعد , ١٩٥٨ , ص ٥٢) ورداً على تهكمات المعارضة وفي سياق التعاون العربي - اللبناني احتضنت بيروت المؤتمر الاقتصادي العربي يوم

الخامس والعشرين من ايار عام ١٩٥٣ م, بحضور وزراء مالية العرب والوفود الرسمية الممثلة للحكومات العربية, وقد وضع المؤتمر النقاط على الحروف فيما يتعلق بتشكيل وحدة اقتصادية عربية تضمن للعرب حقوقهم وتسهل من عمليات التبادل التجاري والمالي ولمكانة لبنان السياحية في العالم العربي جرى التوقيع يوم الثامن عشر من تموز عام ١٩٥٣ م, على اتفاق لبناني - مصري بخصوص تسهيل اصطيفاف المصريين في لبنان, تضمن اربع مواد صيغت بشكل يخدم الاقتصاد اللبناني تعويضاً لاتفاق عام ١٩٥٣ م, اذ نصت المادة الثالثة يحدد سعر مشتري الليرة المصرية بثمان ليرات ونصف ليرة لبنانية, وعليه فأن جميع ما تم مشتراه من الليرة المصرية حتى تاريخ الخامس عشر من تشرين الاول تجاوز ٢٥, ليرة مصرية وهو مبلغ ضخم قياساً بالزمان والمكان, وفي اليوم ذاته اصدر مجلس الوزراء قراراً برفع الممثلة اللبنانية في عمان الى سفارة (الجريدة الرسمية, ١٩٥٣, ص ٢٤)

وكذلك مفوضية لبنان في بغداد تم رفعها الى سفارة وفي الذكرى السنوية الاولى للثورة المصرية يوم الثالث والعشرين من تموز عام ١٩٥٣ م, شاركت لبنان بوفد رسمي برئاسة رئيس الوزراء صائب سلام (الاول من ايار - السادس عشر من اب عام ١٩٥٣ م) بالفعاليات والاحتفالات التي اقامتها الحكومة المصرية في القاهرة بحضور ممثلين عن دول عربية ولعل من ابرز ما قدمته وزارة اليافي الاولى هو تمديد الاتفاق الاقتصادي اللبناني - السوري يوم الثالث عشر من اب عام ١٩٣٥ م (كرامي, ١٩٨٧, ص ٤٣) .

شكل عبد الله اليافي وزارته بتاريخ السادس عشر من اب عام ١٩٥٣ م, وفي بيان وزارته اكد رئيس الوزراء عبد الله اليافي ان من بين ابرز المهام الملقاة على عاتق وزارته هو تنظيم العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار سيما سوريا "على اساس ثابت مكين تراعى فيه مصالح الجانبين" (عبوشي, ١٩٨٩, ص ٨٦) كما تضمن البيان الرغبة في التعاون مع سائر البلدان العربية على كافة الاصعدة الثقافية والسياسية والاقتصادية, ولم ينسى اليافي القضية الفلسطينية التي قال عنها "سنساندها الى جانب الدول العربية في تأييد فلسطين الشهيدة حتى يعود حقها السليب اليها" على حد وصف البيان. وفي عهده تم التوقيع على اتفاق القضاء اللبناني - الاردني يوم الثامن عشر من اب عام ١٩٥٣ م تضمن سبعة وثلاثون مادة تمحورت حول التعاون القضائي بين لبنان والمملكة الاردنية وتسليم المطلوبين و منع دخول الاشخاص غير المرغوب فيهم لكلا الدولتين (الجريدة الرسمية, ١٩٥٤, ص ٣٣٦- ٣٤٣) مما سهل من عمليات تنظيم الحدود وتبادل الخبرات القضائية والتقارير الامنية بين الدولتين, خاصة وان الحرب كانت مستمرة مع الكيان الصهيوني, وتم ابرام اتفاقيتين اقتصاديتين يوم السابع من ايلول بين لبنان من جهة والاردن والعراق وليبيا ومصر واليمن, بشأن

تسهيل التبادل التجاري وتنظيم حركة المرور من جهة ثانية كما اقر مجلس الوزراء اللبناني يوم التاسع من تشرين الاول تصديق عقود لجنة الاتصالات الدائمة التي اقرها مجلس جامعة الدول العربية والتي تتضمن اتفاقيات لبنانية - عربية في مجال الاتصال (رزق , ١٩٨٧ , ص ٤٣) .

واستمراراً في توجهاتها المتناغمة مع قضايا المنطقة العربية , اعربت وزارة الخارجية اللبنانية بعد الاعتداء الاسرائيلي على قرية (قبيبة) الواقعة في الضفة الغربية والتي كانت تحت السيادة الاردنية ليلة الرابع عشر من تشرين الاول عام ١٩٥٣م عن استنكارها وشجبها للمذبحة وقالت الحكومة اللبنانية في بيان لها داخل مجلس النواب بناءً على استفسار قدمه النائب اميل البستاني يوم الرابع عشر من تشرين الثاني عام ١٩٥٣م , حول بيان موقف لبنان ازاء المذبحة , قالت الحكومة ان موقف لبنان كان منسجماً مع موقف الدول العربية وقد بذلت وزارة الخارجية جهوداً بالقضية وسعت الى الاتصال مع سائر اعضاء هيئة الامم المتحدة وقدمت جملة مقترحات لمجلس الامن بالتشاور مع الوفود العربية لدى الامم المتحدة (د.ك. و , ١٩٥٣) وطلبت من الادارة الامريكية وبريطانيا وفرنسا بتطبيق تعهداتها السابقة بمنع اسرائيل من التجاوز على الحدود العربية وفي السابع والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٥٤م , شاركت لبنان في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية لبحث المشكلة المراكشية و وافق الوفد اللبناني على جميع مقترحات المجلس بما فيها انشاء صندوق تموله الحكومات العربية للإنفاق على القضية (د.ك. و . ١٩٩٤ , ص ١٢٩).

ورداً على عدم تجاوب الدول الغربية مع مطالب لبنان وممثلي الدول العربية في منظمة الامم المتحدة والتهاون في مسألة التجاوزات الاسرائيلية على الدول العربية سيما الدول التي تشترك بحدود معها, تبنى مجلس الوزراء اللبناني يوم الاول من شباط عام ١٩٥٤م , قانوناً يقضي بتشكيل لجنة من موظفي مديرية الهاتف بخصوص الاتصال الهاتفي بين لبنان وسوريا مهمتها درس كيفية زيادة الاتصالات الهاتفية بين البلدين ونوع تلك الاتصالات و وضع شروط موحدة تراعى فيها الاصول الادارية والمالية في كل من البلدين وتقديم المعدات اللازمة لزيادة تلك الاتصالات وضبط الحدود وفي اطار التعامل مع الدول والشركات المتحالفة مع اسرائيل والغرب , طالب النواب اللبنانيون خلال جلسة مجلس النواب في يوم الثاني من شباط عام ١٩٥٤م الغاء عقود شركات النفط (التابلاين وشركة نفط العراق) وقد صور بعض النواب ان عمل هذه الشركات كالمستعمر في لبنان تفرض ارادتها فرضاً , ففي معرض حديثه قال النائب هاشم الحسيني ان "المستعمر فرض على هذه البلاد {السعودية والعراق} وجود هذه الشركات وجعلها تمرر انايبها في اراضيها وتستعمل مرافئها في تصريف البترول..." (محاضر مجلس النواب , ١٩٥٤ , ص ٤٢ - ٤٤) .

وصف النائب بشير عثمان شركات النفط في لبنان بأنها "تخدرونا وتخدرو الشعب كما يخدرو الثعبان فريسته" وطالب نواب اخرون بايقاف عمل تلك الشركات او اجبارها على الخضوع لشروط لبنان (سامي , ٢٠١٣ , ص ١٢٥) وتعديل بنود الاتفاق السابق وقد شكلت تلك التحركات والمطالبات نقطة تحول خطيرة في تاريخ سياسة لبنان العربية , من المعروف ان وراء تلك الشركات حكومات اجنبية وعربية وان فرض ايقاف عمل تلك الشركات وطردها من لبنان يعني لتلك الحكومات ان لبنان قد قلبت ظهر المجن لها , وبالتالي سيؤثر على صفاء العلاقات اللبنانية - العربية و في التاسع عشر من شباط عام ١٩٥٤ , اعلنت حكومة تركيا وحكومة باكستان بأنهما قررا انشاء معاهدة تعاون متبادل بين البلدين , فبرزت الى الوجود نواة حلف بغداد وفي لبنان اصدر تجمع الطلاب القوميون العرب في الجامعة الامريكية بيان يوم الرابع والعشرين من اذار عام ١٩٥٤ م , نددوا فيه بالحلف لأنه وحسب البيان "عملية تكبير للعرب في حلف عسكري (مجذوب , دت , ص ١٧) .

كانت لبنان تراقب التطورات الجارية على الساحة العربية وتتفاعل معها بشكل تام سواء على المستوى الشعبي او الرسمي , فالحكومة كانت تحاول بشتى الوسائل ان تثبت للمعارضة انها تقف على مسافة واحدة من كل البلدان العربية وانها لم تغير نمط سياستها الخارجية بالرغم من الظروف العصيبة التي كانت تحيط بمنطقة الشرق الاوسط عامة ولبنان خاصة , اذ شارك وفد لبناني في اجتماعات جامعة الدول العربية يوم الحادي والثلاثين من اذار عام ١٩٥٤ م , لمناقشة موضوع القضية اليمنية و وجهت دعوتها للحكومة البريطانية بسحب قواتها من منطقة جنوب اليمن وفي التاسع عشر من نيسان عام ١٩٥٤ م , كان للبنان دور كبير في صياغة بيان الجامعة الذي دعا الى رفع قضية الثورة الجزائرية امام انظار هيئة الامم المتحدة (محمودي , ١٩٩٤ , ص ١٣ - ١٣١) وفي ذلك العام كان الكيان الصهيوني يلوح بأجتياح عسكري للبنان , مما دفع بعض النواب اللبنانيين الى طرح الموضوع داخل قبة البرلمان ومناقشته . ففي الجلسة الثانية عشر المعقودة يوم العشرين من تموز عام ١٩٥٤ م , اذ قدم النائب اميل البستاني استجابة للحكومة حول موقفها من معاهدة الدفاع المشترك ومدى تطبيقها على ارض الواقع وموقف لبنان من المعاهدة , وانتقد البستاني دور لبنان داخل جامعة الدول العربية فيما يتعلق بدفع الاخطار المحدقة بلبنان سيما الخطر الصهيوني , وفي هذا السياق قال "ان خطر إسرائيل على لبنان ليس خطراً وهمياً، ونحن لا نغالي إذا قلنا إن بلادنا مهددة بالاجتياح في أي وقت والمؤلم أن يكون هذا الوقت متروكاً تحديده إلى العدو والمناسبة التي يرتئها هو فما هي عدتنا؟" وشدد النائب البستاني على ضرورة دفع عجلة تطبيق معاهدة الدفاع العربي المشترك وحض الدول العربية على التفاعل مع لبنان في ظل الاخطار والظروف الاستثنائية , واقترح ان تكون الخطوة الثانية بعد توحيد القيادة العسكرية العربية بهدف الحصول على السلاح لهذه الجيوش

وتدريبتها , و اشار الى مثال التعاقد العسكري العراقي - الامريكي الذي بموجبه تمكنت الحكومة العراقية من الاتفاق مع أميركا للحصول على السلاح , وقال "وأنا نهنئها على نجاحها في هذا المضمار آملين أن تبرز أميركا بما وعدت به الحكومة العراقية لنرى لأول مرة نتائج عملية لمساعدتها دولة عربية" (محاضر مجلس النواب , ١٩٥٤ , ص ٧) .

وفي نفس الوقت طالب الحكومة اللبنانية أن تسعى هي من جانبها أيضاً لتتال من الحكومة الأميركية مساعدة عسكرية للجيش اللبناني بنفس الشروط التي حصل عليها العراق , وقد شدد عدد من النواب على رأي النائب البستاني وطالبوا الحكومة اللبنانية ان تأخذ به بحجة ان الفائدة تكون أعم إذا أتت هذه المساعدات على أساس الدفاع العربي المشترك والتنسيق بين الدول العربية لم تقتصر مواقف لبنان تجاه القضية العربية على صعيد البرقيات والمذكرات الرسمية وبيانات الشجب والاستنكار , بل تجاوزتها الى تطبيق فعلي لمواقفها الداعمة لقضايا العرب , ففي السابع عشر من اب عام ١٩٥٤ م , وجهت الامانة العامة لجامعة الدول العربية الى السفارة اللبنانية في القاهرة مذكرة تقول فيها ان سيولاً جارفة اجتاحت منطقة دوان في حضرموت وكانت سبباً لتشرذ اهاليها وفقدان مساكنهم وممتلكاتهم وطلبت النظر في امر اغاثة اهالي هذه المنطقة في اقرب فرصة ممكنة , وحصلت من جهة اخرى زلازل في الجزائر كانت سبباً لذلك معالم بعض المدائن والقرى ووقوع عدد كبير من الضحايا والجرحى وتشريد الالوف من السكان الذين اصبحوا بدون مأوى , وقد رأت الحكومة اللبنانية تجاه هذه الحالة مساعدة منكوبي السيول في دوان (حضرموت) بمبلغ خمسة آلاف ليرة ومنكوبي الزلازل في الجزائر بمبلغ خمسة وعشرين الف ليرة تطبيقاً للسياسة العربية التضامنية (محاضر مجلس النواب , ١٩٥٥ , ص ٧) .

لم تغفل الحكومة من جانبها قضايا العرب في اطار معاهدة الدفاع المشترك وحاولت ان تطبق ولو جزء بسيط من بنود المعاهدة المذكورة , سيما المواد التي تتعلق بضرورة توحيد المواقف السياسية العربية في وجه الوجود الاستعماري في بعض دول العالم العربي . فمثلاً في اثناء انعقاد الجلسة السابعة لمجلس النواب في دورته التشريعية الثامنة يوم السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٥٤ م , استنكرت الحكومة اللبنانية سياسة فرنسا في تونس والجزائر وفي الثالث والعشرين من تشرين الثاني عقدت لجنة الشؤون الخارجية والدفاع الوطني في مجلس النواب جلسة برئاسة رئيس مجلس النواب عادل عسيرانوبحضور مدير عام وزارة الخارجية للنظر في تشكيل لجنة لبنانية لحل قضية شمالي افريقيا تنفيذاً لقرار اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية و قررت اللجنة بالإجماع تأييد موقف وزارة الخارجية طالبة متابعة مساعيها مع الحكومة الفرنسية لإيجاد حل نهائي لهذه القضية يتفق وأماني شمالي افريقيا

القومية وتقدم النائب بشير العثمان كلمة حماسية حول ما يجري في المغرب والافعال "المشيئة" التي ترتكبها فرنسا بحجة حماية دول المغرب العربي واختتم كلمته بدعوة الحكومة بتوجيه بيان "صارخ" للمنظمات الدولية دفاعاً عن قضية المغرب (محاضر مجلس النواب , ١٩٥٤ , ص ٢١١).

واستجابة لدعوات المعارضة النيابية اجازت الحكومة اللبنانية وزارة الخارجية توقيع اتفاقيتين تجاريتين مع دول جامعة الدول العربية يوم الخامس عشر من كانون الاول عام ١٩٥٤ م , الاولى اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم حركة المرور بين دول الجامعة العربية , والثانية اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية , وقد وقع عليها علاوة على لبنان كل من الاردن والجمهورية السورية والمملكة العراقية والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر والمملكة المتوكلية اليمنية , تضمنت اربع مواد تمحورت حول تسهيل عمليات التبادل التجاري والصناعي والمعاملات الاقتصادية بين البلدان الموقعة عليها (محاضر مجلس النواب , ١٩٥٣ , ص ١٢٩٨-١٣٢٢) وقد رحبت المعارضة اللبنانية بهذه الخطوات ودعت الحكومة الى الابتعاد عن الاحلاف الإقليمية التي تؤدي زعزعة ثقة العرب في السياسة اللبنانية .

بعد دخول العراق الى حلف بغداد في الثالث عشر من كانون الثاني عام ١٩٥٥ م , نظمت جمعية العروة الوثقى في الجامعة الامريكية في بيروت تظاهرة سلمية احتجاجاً على ذلك وفي الثاني والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٥٥ م , اجتمع في القاهرة رؤساء الحكومات العربية بناء على طلب من مصر , وقد مثل لبنان وفد رسمي برئاسة رئيس الوزراء سامي الصلح وعضوية الفريد نقاش وفؤاد عمون ونديم دمشقية وبحثوا الخطوط الرئيسية للسياسات العربية , والتعاون الاقتصادي والمساعدات الاقتصادية والعسكرية ومشروع الحلف الجديد واتخذ المجتمعون جملة قرارات اهمها توحيد رؤى السياسات الخارجية للدول العربية وفق ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي , وعدم مشروعية أي حلف خارج نطاق الجامعة العربية شرط ان تكون تلك الاحلاف تتضمن حلاً جذرياً للقضايا العربية وقد نشطت الوساطة اللبنانية خلال جلسات المؤتمر للتوفيق بين الدول المتخاصمة سيما بين العراق ومصر حيال مشروع حلف بغداد , الا ان الفشل كان نصيب تلك الجهود (عيسى , ١٩٢٧ , ص ٣٣٣).

وفيما يتعلق بموقف لبنان بقي على الحياد ولم يتفوه الممثل اللبناني خلال جلسات المؤتمر ولم تصدر منه أي ادانة لحلف بغداد وهذا يعكس طبيعة الوضع الداخلي اللبناني المتأزم والموقف المشتت تجاه ذلك الحلف وحاول الوفد اللبناني ان يقوم بدور الوساطة بين مصر والعراق لرأب الصدع في العلاقات بين الدولتين و وقف الحملات

الاعلامية ضد بعضهما البعض , وجرت ترتيبات اجتماع بين عبد الناصر و وزير خارجية العراق برهان الدين باش اعيان , وجرى اللقاء بحضور ممثل لبنان نديم دمشقية في مكتب وزير الخارجية المصري (الصلح , ٢٠٠٠م , ص ٣٨) وقد اسهمت لبنان في الاول من شباط عام ١٩٥٥ م , في مساعي جامعة الدول العربية بتشكيل لجنة "المساعي الحميدة" لزيارة بغداد لثنيه عن موقفه المتشبهت بحلف بغداد وقد تألف الوفد برئاسة لبنان وعضوية مصر وسوريا والاردن , وفي اثناء تواجد الوفد في بغداد بعث الرئيس شمعون برقية الى الملك العراقي فيصل الثاني وفيها دعوة صريحة من لبنان بالعدول عن موقف العراق بالانضمام للحلف "بما تمليه المصلحة العليا ... والمحافظة على وحدة الجبهة العربية والحرص على التضامن فيما بين دول الجامعة العربية ... " واختتم شمعون برقيته بالطلب من الحكومة العراقية ارجاء التوقيع على الاتفاق لمدة اربعة شهور في محاولة لحصول تفاهم بين دول المنطقة والدعوة لعقد اجتماع في بيروت يضم وفود مصرية وعراقية لتمهيد السبيل وتهيئة الجو الملائم للاجتماع النهائي في القاهرة حاول العراق ان يجذب لبنان الى صفه واقناعه بالانضمام الى الحلف , ففي الثالث والعشرين من شباط عام ١٩٥٥ م , وصل رئيس الوزراء العراقي محمد فاضل الجمالي الى بيروت وبحث مع كميل شمعون الابعاد السياسية لسياسة العراق في المنطقة العربية واسباب انضمامه لحلف بغداد والايجابيات التي سيحصل عليها لبنان بمجرد موافقته بالمشروع (الزبيدي , ٢٠١٧ , ص ١١٤) .

وقد صرح حينها شمعون ان الحلف الجديد يضمن للعرب ما يساعدهم على صد أي اعتداء تتعرض له بلادهم سواء في الداخل او في الخارج وتأكيداً لشكوك المعارضة وتبعاً للمصلحة التي كان يراها كميل شمعون بمجرد انضمام بلاده للحلف وقع رئيس الجمهورية يوم الاول من نيسان عام ١٩٥٥ م , اتفاق لبناني - تركي في اثناء زيارته لتركيا جاء متناغم مع تطلعات الحلف ومتناقض مع سياسة الحياد واستقلال لبنان والتعاون مع المحيط العربي (الغزي , ٢٠١٥ , ص ١٤) .

فيما شجبت الدول العربية البيان الختامي الذي صدر بعد زيارة شمعون الى تركيا في نيسان عام ١٩٥٥ م , الذي تضمن التأكيد على قيام منظمة دفاعية في ربوع الشرق وهذا يعني بدء سياسة التصالح مع اسرائيل والسير في ركاب الغرب وقد حاولت الحكومة اللبنانية فتح قنوات اتصال مع مصر والدول العربية المعارضة للحلف اللبناني الجديد , ويقول سامي الصلح انه التقى السفير المصري في بيروت عبد الحميد غالب واطلعه على رغبته بايفاد وزير الخارجية حميد فرنجية الى القاهرة لترتيب عقد لقاء مع عبد الناصر شارك لبنان في مؤتمر باندونج خلال المدة (١٨ - ٢٥ نيسان ١٩٥٥ م) وكانت مشاركة لبنان فعالة في المؤتمر وقد تلا رئيس الوزراء سامي الصلح اثناء جلسة مجلس النواب يوم الثاني عشر من ايار ابرز المقترحات والنتائج التي

أخذها الوفد اللبناني من المؤتمرين , سيما ما يتعلق بالقضية العربية ومنها على سبيل المثال الدعوة الى اقضاء اسرائيل , وبحث القضية المغربية و وضع الحلول لها , واثارة القضية الفلسطينية وتوجيه دعوة لمجلس الامن ومنظمة الامم المتحدة للنظر في المشكلة الفلسطينية (مسقاوي , ١٩٧٩ م , ص ١١٤ - ١١٦) .

وفي اطار مناقشة التحالفات اللبنانية - الغربية ومدى تأثيرها على واقع العلاقات اللبنانية - العربية خلال جلسة مجلس النواب في الثالث عشر من ايار , اذا استنكر رئيس الوزراء عبد الله اليافي التحالفات العربية التي تجري خارج اطار معاهدة الدفاع المشترك و اشار الى الاتفاق المصري - البريطاني والاتفاق العسكري الامريكى - العراقي ودافع اليافي عن الاتفاق اللبناني - التركي الذي عقد مؤخراً واذا اريد للبنان ان يفسخ عقده مع تركيا فلا بد من بقية الدول العربية ان تعلن عن انتهاء شراكتها مع دول الغرب لم تهمل لبنان أي مناسبة سياسية او دينية الا ووظفتها في خدمة تمثين العلاقات مع المحيط العربي و ابراز دورها المحوري في معالجة قضايا الواقع العربي , ففي الرابع والعشرين من تموز عام ١٩٥٥ م , وبعد اداء فريضة الحج في مكة المكرمة , التقى رئيس الوزراء سامي الصلح بالأمير السعودي فيصل بن عبد العزيز و جرى التباحث في اوضاع لبنان والمنطقة , وقد استفسر الامير عن الوضع العام في لبنان وعلاقات البلدين (د.ك.و. , ١٩٥٣ , ١٤/٣٢١) (الهدد , ١٩٨٣ م , ص ٣٥) .

ولم تغيب القضية الفلسطينية عن جدول اعمال حكومة الصلح التي اولاهما اهتماماً كبيراً سيما بعد طرح مشروع اريك جونستون (Johnston) الامريكى حول اقتسام مياه نهري الاردن واليرموك وبدأت الزيارات المتبادلة بين الحكومة اللبنانية و الوفود الفلسطينية , والزيارة التي قام بها جونستون لقائه بالقادة اللبنانيين لشرح ابعاد المشروع ففي يوم الحادي والعشرين من اب عام ١٩٥٥ م , التقى سامي الصلح بوفد من الهيئة العربية العليا لفلسطين وقدم مذكرة تتعلق بالمياه العربية ومخاوفه من تسلط الصهاينة على هذه المياه , وقد طمأن الصلح الوفد الفلسطيني بأن لبنان سوف لن يعقد أي اتفاقية حول الموضوع الا بعد التشاور مع الحكومات العربية , وفي اثناء اللقاء قدم الصلح مشروعاً بديلاً عن مشروع جونستون وفيه حصص كل دولة من مياه نهر الأردن (خليفة , ٢٠١٢ م , ص ١١-١٦) .

لم تستمر وزارة الصلح طويلاً , اذ قدم استقالة وزارته يوم التاسع عشر من ايلول وتم تكليف رشيد كرامي بتشكيلها في اليوم نفسه وفي بيان وزارته تطرق كرامي الى علاقات لبنان مع الدول العربية واشاد بمواقف الدول الداعمة لجهود لبنان على صعيد معالجة قضايا العالم العربي , وافصح عن مشاريع احلاف ومواثيق جديدة بصدد انجازها مع زعماء العرب "سنعمل بجد على توثيق و تدعيم كيان الجامعة العربية وكذلك على إنشاء ميثاق عربي يضم سائر الدول العربية يكون أكثر فعالية في صون

مصالح العرب وبعث قوتهم ويكون الرباط المتين الذي يشدهم بعضاً إلى بعض ويحزم رأيهم على ما يؤكد سيادتهم وعزهم... "وحذر كرامي من أي بلد عربي "ينقل تعهداته نحو دول أجنبية" سوف يؤدي الى ضعف العرب ويقوي شوكة عدوهم الكيان الصهيوني (محاضر مجلس النواب , ١٩٥٥ م , ص ٤-٥).

المبحث الثالث : سياسة لبنان الخارجية من الصراع العربي الاسرائيلي وحركات التحرر في المغرب العربي .

استنكر مجلس النواب اللبناني في جلسته الخامسة يوم الثامن من تشرين الثاني عام ١٩٥٥ م , قضية الاعتداء الاسرائيلي على الجيش المصري في قطاع غزة الذي كان تحت الادارة المصرية وذهب ضحية الاعتداء ٣٩ قتيل و ٣٣ جريح وقد وجه المجلس رسالة "تحية واقدار" للحكومة المصرية واعرب عن تعاطفه مع مصر في محنتها و وقف النواب دقيقة صمت حداداً على ارواح الجيش المصري كما طالب المجلس النيابي الامم المتحدة الوقوف على حيثيات ومسببات الاعتداء الاسرائيلي الذي وقع على المخافر الحدودية السورية يوم الحادي عشر من كانون الاول والذي راح ضحيته عشرات الجنود السوريين (المسيري , ١٩٩٩ م , ص ٢٢٣) , وشهد اواخر تشرين الثاني عام ١٩٥٥ م , زيارة الملك حسين بن طلال ملك الاردن الى لبنان وتباحث مع رئيس الجمهورية شمعون حول ضرورة تفعيل الميثاق العربي المشترك ومواقف الدول العربية من حلف بغداد (الفقي , ٢٠١٦ م , ص ٤١-٤٣) .

وفي اثناء الجلسة الاعتيادية لمجلس النواب اللبناني يوم الخامس من نيسان عام ١٩٥٦ م , قدم النائب ناظم القادري اقتراحاً بإرسال تهنئة الى الحكومتين والشعبين المغربي والتونسي بمناسبة نيلهما الاستقلال وقال في معرض اقتراحه "بمناسبة حصول الشعبين التونسي والمراكشي على استقلالهما اقتراح على المجلس الكريم، والحكومة تشاركنا بذلك دون شك، ارسال تهنئة الى الشعبين المناضلين اللذين نالا استقلالهما بعد تضحيات جسيمة" وقد صوت المجلس على الاقتراح بالأغلبية , وقام سامي الصلح بتمثيل لبنان بوفد رسمي لزيارة تونس للتهنئة وتقوية العلاقات اللبنانية - التونسية وفي اثناء اقامة الدورة الرياضية العربية الثانية في عمان تبنى مجلس الوزراء اللبناني قراراً يوم الثاني من اذار عام ١٩٥٦ م , يقضي بمشاركة لبنان في الدورة وشكل لجنة خاصة مهمتها اعداد جميع المشاريع والنصوص المتعلقة بشؤون الدورة , وعلى الأخص اعداد مشاريع القوانين والمراسيم المتعلقة بشؤون الدورة الادارية والمالية (محاضر مجلس النواب , ١٩٥٦ م , ص ١) .

حاولت وزارة عبد الله اليافي الثانية التي تشكلت يوم التاسع عشر من اذار عام ١٩٥٦م اظهار لبنان بوجهه العربي المعهود الرافض لكل المشاريع الغربية التي تعمل ضد القضية العربية , فقد تضمن بيان وزارته الدعوة لرفض كل الاحلاف الغربية التي يجري التحضير لها في المنطقة والتنسيق مع جامعة الدول العربية على اساس معاهدة الدفاع المشترك , وتوسيع خطة تمثيل لبنان الدبلوماسي في جميع العواصم العربية وكانت اولى خطواته في هذا المضمار افتتاح قنصلية فخرية لبنانية في الخرطوم يوم العشرين من نيسان تشمل صلاحياتها جميع السودان على ان تتبع للسفارة اللبنانية في القاهرة وفي اعقاب توقيع الاتفاقية العسكرية الثلاثية بين (مصر , سوريا , السعودية) يوم العشرين من نيسان عام ١٩٥٦م رفضت لبنان الانضمام اليها وقد اعتبر كميل شمعون ان انضمام بلاده للاتفاق المذكور سيحكم على نفسه بالعزلة وسينال من سيادته وفي هذا الصدد يقول "لقد اثار رفضنا التوقيع على الاتفاق الثلاثي حملة قذح وذم , اتهمت لبنان بأنه يؤيد حلف بغداد ويشجعه ... " (مقتبس في جهشان , ٢٠٢٠م , ص ٢٥٤) وهو يشير الى موقف مصر وسوريا بهذا الصدد .

استغلت لبنان قضية تأميم قناة السويس يوم السادس والعشرين من حزيران عام ١٩٥٦م لتأكيد سياستها العربية , كانت لبنان من بين الدول التي وقفت الى صف مصر وايدتها على سعيد سياستها تجاه الغرب , وتم تبادل برقيات التهئة بين رئاسة وزراء لبنان والحكومة المصرية , ففي يوم السادس والعشرين من حزيران عام ١٩٥٦م , بعث رئيس الوزراء عبد الله اليافي برقية تهئة الى الرئيس المصري جمال عبد الناصر وتمنى لمصر ان تكون في عهده تمتلك كافة مقدرات القوة والمنعة حتى "تكتمل على ايديكم رسالة العروبة الخالدة" حسب ما جاء بالرسالة , وفي التاسع والعشرين من الشهر ذاته وصل جواب الرئيس عبد الناصر الى بيروت رداً على رسالة اليافي حملت في طياتها معالم التعاون والاخوة و المصير المشترك بين لبنان ومصر (د.ك.و. ١٩٥٣م , رقم ٩) .

وقد دعت وزارة الخارجية اللبنانية مجلس النواب يوم الثلاثين من تموز عام ١٩٥٦م الى توجيه كتاب "تهئة حارة للرئيس جمال عبد الناصر" على الخطوة "الجريئة" التي اختطتها مصر بتأميم قناة السويس وفي احتفال كنيسة سيدة التلة في دير القمر يوم الرابع من اب عام ١٩٥٦م , القى كميل شمعون خطاباً تطرق فيه الى قضية تأميم مصر لقناة السويس وجدد شمعون موقف بلاده المؤيد والمؤازر لمصر في قضيتها كما عقدت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية اجتماعاً يوم الثاني عشر من اب عام ١٩٥٦م , بمشاركة لبنان ممثلة بوزير خارجيتها صائب سلام الذي التقى بالرئيس عبد الناصر وبين له موقف لبنان المناصر لمصر واعلنت الوفود المجتمعة في القاهرة في بيانها الختامي تأييدها ومساندتها مصر (غربي , ٢٠١٤م , ص ٧٨).

وفي لبنان دعا تجمع الشباب القومي العربي في بيان له يوم الخامس عشر من اب عام ١٩٥٦م الشعب وجميع الاحزاب اللبنانية الى تكريس طاقتهم واعلان مؤازرتهم للشعب والحكومة المصرية , وصدر بيان حمل اسم (تأميم القناة مسمار اخر في نعش اسرائيل) ودعماً لموقف مصر وافق مجلس الوزراء اللبناني يوم السادس والعشرين من اب عام ١٩٥٦م , على عقد اتفاق تجاري مع مصر تضمن السماح لمصر بتصدير البضائع الوطنية الى الاراضي اللبنانية , وتعهد الطرفان بتسهيل تجارة الترانزيت وتخفيض الرسوم الجمركية ولتقوية العلاقات العربية تقدمت مصر باقتراح مشروع اتفاق عسكري بين لبنان وسوريا يوم السادس من ايلول عام ١٩٥٦م , وقد شهدت مدينة الرياض السعودية اجتماعاً عسكرياً ضم ممثلين عسكريين عن دول لبنان وسوريا والاردن ومصر والعراق لتطبيق الاقتراح المصري حيز التنفيذ وترك الباب مفتوحاً لبقية الدول العربية (الانصاري , ٢٠١٧م , ص١٦- ١٥٩) .

علاوة على استنكار مجلس النواب اللبناني في جلسته الثانية يوم الخامس والعشرين من تشرين الاول عام ١٩٥٦م , سياسة الاعتقالات التي يتعرض لها قادة الحركة الوطنية في الجزائر من قبل الحكومة الفرنسية , وطالب النائب بشير العثمان بعد انتشار اخبار ان تجار فرنسيين يرسلون بضائع من لبنان الى قوات فرنسا المرابطة في الجزائر , طالب بفتح تحقيق حول حقيقة الاخبار وطرد التجار الفرنسيين من الاراضي اللبنانية , وتقديم احتجاج لفرنسا ضد اعمالها العدوانية في الجزائر واستهجن رئيس الوزراء عبد الله يافي الذي شكل وزارته الثالثة يوم العشرين من اذار عام ١٩٥٦م تصرفات حكومة فرنسا في الجزائر و وعد بتحركات رسمية على صعيد منظمة الامم المتحدة وجامعة الدول العربية وعلى المستوى الشعبي بعثت برقية من بعلبك و سبع برقيات من راشيا وتبنين وشحيم والخيام والنبطية وطرابلس وصيدا برقية من اتحاد نقابات التجار وارباب العمل في لبنان الشمالي بالاحتجاج على سياسة الاعتقالات التي تنتهجها فرنسا ضد قادة التحرر الجزائرية في المقابل ثمن قادة الحركة الوطنية الجزائرية مواقف الحكومة والشعب اللبناني موافقهم الداعمة للجزائر ونضالها ضد الاستعمار الفرنسي فبعث احمد توفيق المدني عن جبهة وجيش التحرير الوطني الجزائري بالقاهرة برقية الى الحكومة اللبنانية وطالبها بالاحتجاج على اعمال فرنسا وطلب الافراج عن الزعماء المعتقلين(محاضر مجلس النواب , ١٩٥٦م , ص١) .

و وقفت لبنان ضد العدوان الثلاثي على مصر (فرنسا , بريطانيا , اسرائيل) يوم التاسع والعشرين من تشرين الاول عام ١٩٥٦م ففي اليوم التالي الثلاثين من تشرين الاول عام ١٩٥٦م , عقد مجلس النواب اللبناني جلسته الثالثة التي ادان بها الاعتداء الثلاثي على مصر واثار النائب غسان تويني في كلمته حماسة الحاضرين و قد وصف النواب حينها الهجوم على مصر على انه ليس مثل أي هجوم "انه هجوم حربي

مركزي يستهدف النصر او الفشل مرة واحدة واخيرة" وصرح الرئيس عبد الله يافي ان الجيش اللبناني مستعد لكل الطوارئ واخذ على عاتقه كل الاحتمالات وطالب النائب عبد الله الحاج في الجلسة ذاتها ان تصدر الحكومة بيانات عن طريق الاذاعة تطمئن مصر والعرب واللبنانيين بأن لبنان مازالت تعنى بقضايا العرب (د.ك.و.، ١٩٥٣م، رقم ١٤)، (خليل، ٢٠١٦م، ص ٨٦-٩١).

وفي الثاني من تشرين الثاني عام ١٩٥٦م اجتمع كميل شمعون مع سفير مصر في لبنان وبحث الطرفان الاعتداء الثلاثي على مصر، وعبر شمعون عن موقف بلاده الداعم لقضايا مصر، وعرض الرئيس شمعون وساطته لحل قضية السويس، اذ اجري مباحثات هاتفية مع الرئيس السوري شكري القوتلي واوفد شارل مالك حاملاً رسالة الى الرئيس الامريكى ايزنهاور (Dwight David Eisenhower) تتضمن طلب من الادارة الامريكية للتدخل لإنهاء التدهور الحاصل في منطقة الشرق الأوسط وفي اليوم ذاته طالب النائب بشير العثمان خلال جلسة مجلس النواب بقطع علاقات لبنان مع فرنسا وبريطانيا بسبب عدوانها على مصر اسوة بسوريا التي قطعت علاقتها مع هاتين الدولتين، فيما طالب النائب عبد الله الحاج بطرد الشركات الفرنسية والبريطانية التي "لا تزال تخادعنا وتكذب علينا وتأكل الأرباح بطرق ملتوية لا تختلف عن طرق حكومتها..." (محاضر مجلس النواب، ١٩٥٦م، ص ١).

وتوالى اعتراضات النواب وتصريحاتهم التي كانت تصب جام غضبها على حكومة لبنان بسبب التهاون في قطع علاقاتها مع الدول المتورطة بالاعتداء على مصر وفي الخامس من تشرين الثاني عام ١٩٥٦م، استقبل كميل شمعون الصحافي المصري مصطفى امين حاملاً "تحايا الرئيس عبد الناصر" وطلب من شمعون باسم الرئيس المصري التدخل لدى بريطانيا وفرنسا لوقف الاعتداء الثلاثي على مصر، فتم استدعاء السفير البريطاني في بيروت ونقل له طلب الرئيس المصري على المستوى الشعبي اصدر المؤتمر الوطني اللبناني برئاسة امين نخلة في اليوم ذاته بياناً يدعوا فيه اللبنانيين الى مساندة "الشقيقة مصر" ووضح البيان انه من الواجب الوقوف بعزم في وجه المغرضين المندسين الذين يحاولون تعكير صفو العلاقات اللبنانية - المصرية وفي السادس من تشرين الثاني عام ١٩٥٦م، قررت الحكومة اللبنانية صرف مليون ليرة لبنانية كمساعدات الى منظمة الهلال الاحمر المصري واستكمالاً لدعواتها في معالجة الواقع العربي وخاصة المشكلة المصرية، دعت لبنان خلال المدة ١٢ - ١٥ تشرين الثاني عام ١٩٥٦م، الرؤساء العرب الى عقد اجتماع طارئ لمناقشة الاعتداء الثلاثي على مصر، وتم الاتفاق على مساعدة مصر لتحقيق الجلاء غير انهم لم يتوصلوا الى نتيجة فيما يتعلق بقطع العلاقات مع فرنسا وبريطانيا ففي الوقت الذي رحبت كل من السعودية وسوريا ومصر بالقرار رفضت لبنان المقترح مما ادى الى

اتهام الحكومة من قبل نواب المعارضة بانتهاج سياسة "غير مسؤولة وغير حكيمة" خاصة بعد عين رئيس الجمهورية شارل مالك وزيراً للخارجية والمعروف بموالاته وصلاته بالإدارة الأمريكية والغرب بعد استقالة وزارة عبد الله اليافي وتشكيل وزارة جديدة برئاسة سامي الصلح يوم الثامن عشر من تشرين الثاني عام ١٩٥٦ م (د.ك.و. , ١٩٥٥ , ٣٩/١٣٩).

وبالرغم من توتر العلاقات اللبنانية مع بعض الدول العربية مثل مصر سيما بعد تكرر كميل شمعون لمسألة قطع العلاقات مع دول الاعتداء على مصر , الا ان الحكومة اللبنانية حاولت ان تبرهن للدول العربية ان مصلحة لبنان فوق كل الاعتبارات , وانها لن تستغني عن محيطها العربي , ودعماً لموقف مصر في حربها ضد الغرب وتماشياً مع سياسة توثيق العلاقات اللبنانية - العربية عقدت لبنان الاتفاق التجاري اللبناني - المصري يوم الرابع من كانون الأول عام ١٩٥٦ م بموجبه تم اعفاء الكثير من البضائع المصرية من دفع الرسوم الجمركية وتخفيض نسبة استقطاع تلك الرسوم على بعض البضائع الواردة الى لبنان بنسبة ٥% , مما شكل دعماً للاقتصاد المصري في سبيل سحب النقمة الشعبية بسبب موقف رئيس الجمهورية .وفي اعقاب التدخل السوفيتي في النزاع الدائر بين مصر والغرب وانذاره الدول المعتدية على مصر بوقف القتال فوراً , اذ تم وقف اطلاق النار بتدخل امريكي , الا ان الادارة الامريكية اعلنت عن مشروع يخص الشرق الاوسط عرف بمبدأ ايزنهاور والذي اعلن في الخامس من كانون الثاني عام ١٩٥٧ م (الحسني , ١٩٩٣ , ص ٥٤-٦٨) .

رفضت بعض الدول العربية مشروع ايزنهاور (مصر والسعودية والاردن) كما انتشرت انباء عن تقديم الحكومة اللبنانية مشروع للمصالحة مع اسرائيل بناء على مشروع ايزنهاور برعاية وزير الخارجية شارل مالك , وقد شاركت الحكومة العراقية لبنان في موقفها المؤيد لمشروع ايزنهاور ففي السابع من كانون الثاني عام ١٩٥٧ م , صرح شارل مالك ان لبنان يرغب في التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية في موضوع ضمان استقلاله وسيادته وفي السادس من شباط عام ١٩٥٧ م , نقل شارل مالك برقية شخصية من كميل شمعون الى الرئيس ايزنهاور وفيها تأكيد على انضمام لبنان للمشروع الأمريكي وهذه دلالة واضحة على تبني لبنان للمشروع , والوقوف بوجه المد الشيوعي في الشرق الاوسط , مما ولد صداماً سياسياً مع سوريا ومصر (العقاد , ١٩٦٧ م , ص ٢١١) (أبو عز الدين , ١٩٨٢ , ص ٥١٩)

كان لهذا الموقف دور كبير في التأثير على سمعة وسياسة لبنان العربية في الداخل والخارج بالرغم من الخطوات الايجابية التي اتخذتها وزارة الخارجية على صعيد تمكين العلاقات العربية - اللبنانية ومنها على سبيل المثال لا الحصر , الاتفاق اللبناني - السوري يوم الثامن عشر من شباط عام ١٩٥٧ م والقاضي بفتح مكتب كمرك

تل عباس الحدودي امام مرور البضائع السورية الى لبنان والقرار الذي تبناه مجلس الوزراء يوم الخامس من اذار والقاضي برفع المفوضية اللبنانية في السودان الى سفارة (الجريدة الرسمية , ١٩٥٧ م , ص ٢٢٩) , غير انه في المقابل كانت الحكومة اللبنانية تنظر الى مصلحة لبنان في ظل ظروف سياسية واقتصادية معقدة كانت تشهدها المنطقة , وكانت تعول في كثير من محاورها على صعيد السياسة الخارجية على القوى الكبرى محاولة مسك العصا من الوسط , اذ اصدرت وزارة الخارجية اللبنانية بياناً يوم السادس عشر من اذار عام ١٩٥٧ م اعلنت فيه التوقيع على الاتفاق اللبناني - الأمريكي بعد محادثات مطولة بدأت منذ الاسبوع الاول من شهر اذار عام ١٩٥٧ الامر الذي يعد بالنسبة للعرب وللقوميين اللبنانيين وتيار المعارضة مخالفة لسياسة لبنان السابقة تجاه المنطقة العربية , وتناقضاً مع الميثاق الوطني اللبناني (طة , ١٩٢٩ م , ص ٤٥) في المقابل اعلنت الاحزاب والتيارات السياسية اللبنانية وقوى المعارضة استهجانها واستنكارها لموقف الحكومة وتخليها عن سياستها التقليدية في دعم قضايا العرب , وذلك عبر الاجتماعات والاضرابات التي قادتها تلك التيارات واصدار البيانات والنشريات المناهضة لسياسة كميل شمعون الخارجية (مجنوب , دت , ص ٩٣-٩٤).

وفي محاولة لامتناس نعمة المعارضة وتخفيف ردود الفعل تجاه الاتفاق اللبناني - الامريكي وحتى لا تتهم الحكومة بأنها غير جادة في التفاعل مع قضايا العرب , صدر يوم السادس عشر من اذار عام ١٩٥٧ م , بيان لبناني - سعودي مشترك اوضح الاسس المشتركة التي يعتمدها البلدان في سياستهما العربية والدولية , وعبر عما بينهما من وحدة في الرأي ورغبة في التعاون في جميع الشؤون التي تهمهما على رأسها احترام استقلال كل بلد عربي , وعدم التدخل في شؤونه الداخلية , وازالة الخلافات بين الدول العربية , والمحافظة على حقوق العرب في فلسطين , ومناصرة الشعب الجزائري وتأييد العرب في جنوبي الجزيرة , وصيانة حقوق المملكة السعودية في منطقة البريمي واعتبار مياه العقبة مياه اقليمية عربية , ومساندة مصر في قضية قناة السويس , ومكافحة الشيوعية والصهيونية والاستعمار وكل نشاط هدام , وتنمية العلاقات الاقتصادية والثقافية بين البلدين (عبد الله , ٢٠١١ م , ص ٥٩).

كما شهد اليوم ذاته توقيع بيان لبناني - تونسي نص على تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين في اقرب وقت ممكن , وعلى التعاون في "سبيل خدمة السلام والعدالة والحق والمساواة" وعلى مؤازرة البلدان الساعية لاستقلالها , وعلى تعزيز التبادل التجاري بين البلدين وتنظيم العلاقات الثقافية بينهما لتشجيع نهضتهما وتعزيز الثقافة العربية وفي محاولة لتلطيف الاجواء الملبدة بين لبنان وسوريا صرح شارل مالك وزير خارجية لبنان يوم السابع عشر من اذار ان بلاده تسعى للاتفاق مع سوريا

"لان لبنان وسوريا اخوان" ولا يجوز الا يتقفا وفي الحادي والثلاثين من اذار شهد التوقيع على اتفاق لبنان - سوداني , اكد الرغبة في التعاون بين لبنان والسودان على "توطيد المودة" وتشجيع تبادل وجهات النظر بين البلدين, وتعزيز التبادل بينهما في حقول الاقتصاد والمال والتجارة والسياحة, وتقوية التعاون الثقافي والتربوي, وتعزيز التعاون العربي على اساس عدم تدخل اي بلد عربي في شؤون اي بلد عربي اخر, ونصرة القضايا العربية, ومؤازرة كل شعب مناضل في سبيل حقه في تقرير المصير وتأييد المبادئ المعززة لحقوق الانسان وحياته , اما بشأن الاعانات والمساعدات الخارجية فقد ارتأى الفريقان ان من الخير لكل بلد عربي ان يدرس هذه الاعانات والمساعدات على ضوء ظروفه الخاصة ووفقا لما تقتضيه مصلحة شعبه ضمن حدود سيادته واستقلاله على ان يراعي في ذلك عدم الاضرار بأي بلد عربي اخر (محاضر مجلس النواب, ١٩٥٧م, ص ٢). في اشارة غير مباشرة الى مشروع ايزنهاور .

وعلى صعيد التمثيل الدبلوماسي للبنان في الدول التي كانت ترزح تحت السيطرة الاجنبية ونالت استقلالها مؤخراً قررت الحكومة اللبنانية في التاسع والعشرين من نيسان عام ١٩٥٧م , انشاء بعثة سياسية في تونس بدرجة سفارة بمناسبة اعلان استقلال تونس تشمل صلاحياتها جميع الاراضي التونسية^(١) , وفي الاول من تموز من العام ذاته تم افتتاح بعثة لبنانية في الرباط عاصمة المغرب وفي الثامن عشر من اب عام ١٩٥٧م , دعا رئيس الوزراء سامي الصلح عبر بيان له الدول العربية التي حصلت على استقلالها مؤخراً وهي كل من تونس والسودان ومراكش الى اعتبار النظرة العربية الافريقية المغربية مكملة للنظرة العربية الاسيوية المشرقية وفي الخامس من كانون الاول تم افتتاح خط اتصالات لاسلكية بين لبنان وتونس والمغرب والجزائر وتم تحديد اجر المكالمات بينهما عن طريق باريس بـ ٣٩ فرنك ذهبي عن الدقائق الثلاث الاولى وثلاثة عشرة فرنك ذهبية عن كل دقيقة إضافية (عيوشي , ١٩٨٩م , ص ١٧).

وهكذا انتهت مدة حكم كمي شمعون وكانت سياسة لبنان الخارجية قد مرت بتقلبات, لا سيما فيما يخص المشروع الامريكي الذي اثر سلباً على علاقات لبنان الخارجية وتوتراً في اوضاعها الداخلية.

الخاتمة

تعتبر لبنان دولة ذا اهمية استراتيجية بالنسبة للوطن العربي , ومكانة سياسية مهمة في المحيط العربي والأقليمي وموقعا على الحدود الفلسطينية الشمالية والمواجهة مع اسرائيل خلق لها أزمة من خلال وجود اكبر المخيمات للاجئين الفلسطينيين فيها خصوصاً وانها ذات نسيج اجتماعي

غير متجانس، مما جعل منها ساحة من ساحات المواجهة وتصفية الحسابات السياسية العربية والدولية.

بعد أن حصلت لبنان على الاستقلال عام ١٩٤٦م نلاحظ أنها شهدت هدوءاً في فترات معينة ، الا انه لا يمكن ان تطلق كلمة استقراراً سياسياً ، وهذا ما برز من خلال وقوع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥م وحتى عام ١٩٩٠م، اذ ان فئة من اللبنانيين كانت ترفض انسحاب الفرنسيين وتدعوا لأقامة دولة مسيحية على غرار اسرائيل ، وفئة من اللبنانيين كانت ترفض انسحاب العمق العربي والارتباط بسوريا واخرى تريد السير ضمن سياسة جامعة الدول العربية دون الانضمام الى أي مشروع وحدوي ، وهذا الاتجاه كان الغالب بين اللبنانيين .كل ذلك دفعنا الى دراسة سياسة لبنان الخارجية في عهد كميل شمعون التي امتازت بالتقلب السياسي وعدم الاستقرار لأنها مدة اختلفت فيها كل الموازين السياسية وغلّب عليها الجانب الطائفي. علاوة على تدهور العلاقات العربية – العربية بعد زيارة الرئيس المصري محمد انور السادات القدس المحتلة عام ١٩٧٧م يمكن القول إن سياسة لبنان الخارجية في عهد حكومة كميل شمعون (١٩٥٤-١٩٥٨م) تميزت بتوجهات تتسم بالطموح لإبراز دور لبنان على الساحة الإقليمية والدولية، مع السعي لتحقيق توازن بين التحالفات الإقليمية والمصالح الوطنية. وقد واجهت هذه السياسة تحديات كبيرة نتيجة للمتغيرات السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية، خصوصاً مع تصاعد التوترات بين القوى الإقليمية والدولية في فترة الحرب الباردة ورغم النجاحات التي حققتها حكومة شمعون في تعزيز موقع لبنان، إلا أن سياساتها أثارت انقسامات داخلية نتيجة اختلاف التوجهات بين القوى السياسية والطائفية. تركت تلك الحقبة أثرًا عميقًا على تاريخ لبنان السياسي والإقليمي، وأصبحت نموذجًا للدراسة في كيفية تفاعل السياسات الخارجية مع الواقع الداخلي والتوازنات الإقليمية.

- 1- Data Availability Statement: (The manuscript includes all the data used in the study.)
- 2- Conflict of Interest Statement: (The authors confirm that there are no conflicts of interest that could affect the content of this research.)
- 3- Funding Statement: This research was fully funded by the authors without any financial support from other entities.

المصادر والمراجع

١. "الجريدة الرسمية" (١٩٥٣). بيروت، العدد ٢٢، ٣ حزيران.
٢. "الجريدة الرسمية" (١٩٥٣). بيروت، العدد ٣٧، ١٦ ايلول.
٣. "الجريدة الرسمية" (١٩٥٣). بيروت، العدد ٩، ٣ اذار.
٤. "الجريدة الرسمية" (١٩٥٤). العدد ١٥، ١٤ نيسان.
٥. "الجريدة الرسمية" (١٩٥٤). العدد ٥، ٣ شباط.
٦. "الجريدة الرسمية" (١٩٥٧). العدد ١١، ١٣ اذار.
٧. "الجريدة الرسمية" (١٩٥٧). العدد ١٩، الاول من ايار.
٨. "الجريدة الرسمية" (١٩٥٧). العدد ٣١، ١ تموز.
٩. "الجريدة الرسمية" (١٩٥٧). العدد ٩، ٢٧ شباط.
١٠. "الجريدة الرسمية" (١٩٥٧). العدد الثالث، ١٦ كانون الثاني.
١١. "الجريدة الرسمية" (١٩٥٣). العدد ٥٢، ٣ كانون الاول.
١٢. "الجريدة الرسمية" (١٩٥٣). بيروت، العدد ٤١، ١٤ تشرين الاول.
١٣. "النهار" (جريدة) (١٩٥٧). بيروت، العدد ٦٥٢٣، ١٧ اذار.
١٤. احمد خليل محمودي (١٩٩٤). لبنان في جامعة الدول العربية ١٩٤٥ - ١٩٥٨ م، (بيروت : المركز العربي للبحوث والتوثيق).
١٥. اسعد كاظم جابر الغزي (٢٠١٥). العلاقات الاردنية - اللبنانية في ظل الاحلاف الاقليمية والمحاور العربية ١٩٥٣ - ١٩٦٧ م، (بيروت : شركة المطبوعات).
١٦. جان ملحه (١٩٦٥)، مجموعة البيانات الوزارية اللبنانية، (بيروت : مكتبة خياط).
١٧. جوزف ابو خاطر (١٩٧٤). لبنان في عالم الدبلوماسية، ذكريات وعبر، (بيروت : دار النهار).
١٨. حليم سعيد ابو عز الدين (١٩٨٢). تلك الايام، مذكرات وذكريات، (بيروت : دار الافاق الجديدة)، ج ١.
١٩. د.ك. و. (١٩٥٣). وزارة الخارجية العراقية، رقم (٣١٩ / ٨ / د).
٢٠. د.ك. و. (١٩٥٣). وزارة الخارجية العراقية، (الدائرة العربية)، رئاسة الديوان الملكي، الرقم (٣٢١ / ١٤ / ٣٥٥٩ / ع).
٢١. د.ك. و. (١٩٥٣). وزارة الخارجية العراقية، الموضوع: تقرير سياسي رقم ٤، رقم (س) / ١ / (٢٧١ / ١ /).
٢٢. د.ك. و. (١٩٥٣). وزارة الخارجية العراقية، السفارة العراقية في واشنطن، رقم (٣٩ / ١٣٩).
٢٣. د.ك. و. (١٩٥٣). وزارة الخارجية العراقية، الموضوع: رسالة جونستون الى رئيس المجلس النيابي اللبناني، رقم (س) / ١ / ٢ / (٣٩٩).

٢٤. د. ك. و. (١٩٥٧). ملفات البلاط الملكي , تقارير المفوضية العراقية في بيروت , تقرير موجه الى وزارة الخارجية العراقية , رقم الملف (س / ١ / ٢٥٤) .
٢٥. د. ك. و. (١٩٥٧) . وزارة الخارجية , السفارة الملكية العراقية في واشنطن , رقم (د / ٢ / ٦٤) .
٢٦. د. ك. و. (١٩٥٧) . وزارة الخارجية العراقية , الموضوع : تصريح السفير العراقي حول مشروع ايزنهاور , رقم (د / ٢ / ١٢) .
٢٧. الدور التشريعي الثامن (١٩٥٣) . العقد العادي الثاني , الجلسة الحادية والعشرين , ٣١ كانون الاول .
٢٨. الدور التشريعي الثامن (١٩٥٣) . العقد العادي الثاني , الجلسة الخامسة عشرة , ١٥ كانون الاول .
٢٩. الدور التشريعي الثامن (١٩٥٤) . العقد الاستثنائي الاول , الجلسة الثانية عشرة , ٢ تموز .
٣٠. الدور التشريعي الثامن (١٩٥٤) . العقد الاستثنائي الثاني , الجلسة الثانية , ٢ شباط .
٣١. الدور التشريعي الثامن (١٩٥٤) . العقد العادي الاول , الجلسة الثانية , ١٨ اذار .
٣٢. الدور التشريعي الثامن (١٩٥٤) . العقد العادي الثاني , الجلسة السابعة , ١٦ تشرين الثاني .
٣٣. الدور التشريعي الثامن (١٩٥٤) . العقد العادي الثاني , الجلسة الحادية عشر , ٢ كانون الاول .
٣٤. الدور التشريعي الثامن (١٩٥٥) . العقد الاستثنائي الاول , الجلسة الثالثة , ٧ تموز .
٣٥. الدور التشريعي الثامن (١٩٥٥) . العقد العادي الاول , الجلسة السابعة , ١٢ ايار .
٣٦. الدور التشريعي الثامن (١٩٥٦) . العقد الاستثنائي الاول , الجلسة الرابعة عشرة , ٣ تموز .
٣٧. الدور التشريعي الثامن (١٩٥٦) . العقد العادي الاول , الجلسة الرابعة , ٥ نيسان .
٣٨. الدور التشريعي الثامن (١٩٥٦) . العقد العادي الثاني , الجلسة الثانية , ٢٥ تشرين الاول .
٣٩. الدور التشريعي الخامس (١٩٥٥) . العقد العادي الثاني , الجلسة السابعة , ١٥ تشرين الثاني .
٤٠. الدور التشريعي السابع (١٩٥٢) . العقد العادي الثاني , الجلسة الثانية , ٢٣ تشرين الاول .
٤١. الدور التشريعي السابع (١٩٥٣) . العقد العادي الاول , الجلسة العاشرة , ٢١ اذار .
٤٢. الدور التشريعي السابع (١٩٥٣) . العقد العادي الاول , الجلسة العاشرة , ١٩ ايار .
٤٣. الدور التشريعي السابع (١٩٥٣) . العقد الاستثنائي الثاني , الجلسة السابعة عشرة , ١ اذار .
٤٤. الدور التشريعي السابع (١٩٥٢) . العقد العادي الثاني , الجلسة السابعة , ١١ تشرين الثاني .
٤٥. رزق رزق (١٩٨٧) . رشيد كرامي , السياسي ورجل الدولة , (بيروت : شركة الطبع والنشر اللبنانية) .
٤٦. روجيه جهشان (٢٠٠٠) . حسين العويني , خمسون عاما في تاريخ لبنان والشرق الاوسط ١٩٢ - ١٩٧ م , تعريب جورج صالح , (بيروت : دار الكتب) .
٤٧. سامي الصلح (٢٠٠٠) . العبث السياسي والمصير المجهول , (بيروت : دار النهار) .
٤٨. سليم الحسني (١٩٩٣) . مبادئ الرؤساء الامريكان , ط ٢ , (لندن : دار الاسلام) .
٤٩. صلاح العقاد (١٩٦٧) . المشرق العربي ١٩٤٥ - ١٩٥٨ , (القاهرة : مطبعة الرسالة) .

٥٠. صلاح عبوشي (١٩٨٩). تاريخ لبنان من خلال ١ رؤساء حكومة، (بيروت: دار العلم للملايين).
٥١. عبد السلام ابو السعود (١٩٥٧). حلف بغداد، (القاهرة: دار المعرفة الجامعية).
٥٢. عبد المنعم خليل (٢٠١٦). مذكرات الفريق عبد المنعم خليل، (القاهرة: دار الكرم للنشر).
٥٣. عبد الوهاب المسيري (١٩٩٩). موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، (القاهرة: دار الشروق)، ج ٧.
٥٤. عصام خليفة (٢٠١٢). لبنان، المياه والحدود ١٩١٦ - ١٩٧٥ م، ط ٢، (بيروت: دار صادر).
٥٥. علي عبد الحسين عبد الله (٢٠١١). امن الخليج العربي في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية، (دمشق: دار مؤسسة رسلان).
٥٦. عمر مسقاوي (١٩٩٧). مشكلة الافكار في العالم الاسلامي، (بيروت: د - مط).
٥٧. غسان عيسى (١٩٢٧). العلاقات اللبنانية السورية، (بيروت: شركة المطبوعات).
٥٨. غسان فوزي طه (١٩٢٩). هوية لبنان عند الكيانيين - القوميين - الاسلاميين، (بيروت: المركز الاسلامي للدراسات الفكرية).
٥٩. كمال جنبلاط (١٩٧٨). حقيقة الثورة اللبنانية، (بيروت: لجنة تراث كمال جنبلاط).
٦٠. ليلي رعد (١٩٢٥). تاريخ لبنان السياسي والاقتصادي ١٩٥٨ - ١٩٧٥ م، (بيروت: مكتبة السائح).
٦١. محمد الازهر الغربي (٢٠١٣). تونس رغم الاستعمار، (تونس: دار نقوش عربية).
٦٢. محمد حسين دكروب (١٩٨١). السلطة والقراية والطائفة عند موارنة لبنان، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر).
٦٣. محمد مجذوب (د. ت). محنة الديمقراطية والعروبة في لبنان، (بيروت: دار منيمه للطباعة).
٦٤. مصطفى الفقي (٢٠١٦). عرفتهم عن قرب، ط ٢، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية).
٦٥. منير الهدد (١٩٨٣). مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧ - ١٩٨٢ م، (عمان: دار الجليل).
٦٦. نديم دمشقية (١٩٩٥). محطات في حياتي الدبلوماسية، مذكرات في السياسة والعلاقات الدولية، (بيروت: دار النهار).
٦٧. نهلة يسن حسن الانصاري (٢٠١٧). لبنان في عهد كميل نمر شمعون، (بيروت: المؤسسة الحديثة للكتاب).